



عناقيد آل مبارك ، وفنران السفينة ! (2 - 3)

بقلم: رائف محمد الويشي

7 مايو 2010

موقع إنقاذ مصر:-

ذكرنا في الحلقة الأولى أن أنظمة الحكم الفاسدة ذات النظام البوليسي تطبق عند ارتكابها جرائمها في نهبها لثروات البلاد وتهريبها للخارج أساليب العصابات الإجرامية المحترفة ذات التنظيمات العنقودية حتى لا يسهل كشفها
ذكرنا أيضا أن أحد أساليب نهب الثروات داخليا من قبل تلك الأنظمة الفاسدة الطاغية هو صناعة واجهات تحمل باسمها تلك الثروات التي يصعب نقلها خارج الدولة ..

نخصص دراستنا على هؤلاء الواجهات الذين يعملون لصالح تلك الأنظمة الفاسدة الطاغية ، فيحملون باسمهم تلك الثروات المنهوبة ويديرونها في مشاريع مختلفة ، هم كفنران السفينة حيث يعيشون في الظلام وينخرون في قاعها ويعرضونها لمهالك الغرق..

كما ذكرنا أن علاء مبارك يشرف على العمل اليومي لكل تلك الواجهات ومراقبة حصادها بسبب خبرته التي عرفه بها المصريون في بداية تسعينات القرن الماضي والتي تمثلت في فرض الأتاوات على رجال الأعمال المصريين ، وقصته مع المرحوم وجيه أباطة وآخرين يعرفها بسطاء القوم في شوارع مصر الضيقة ، بينما يتفرغ جمال مبارك للعمل في الملف السياسي والمتمثل في خلافة والده..

ذكرنا في الحلقة الأولى فأرا من فنران السفينة وهو المدعو أحمد عز ، والذي كان ينتمي إلى طبقة متوسطة ويعمل طبالا في فرقة موسيقية متواضعة تخصصت في إحياء حفلات الزفاف والظهور في ثمانينات القرن الماضي عقب تخرجه من كلية الهندسة بجامعة القاهرة وكان جده يعمل تربي في مداخل الدراسة ، ثم أصبح مليارديرا ويضع يده على عشرات المليارات من الجنيهات ، قدرها المراقبون في عام 2007 بـ 44 مليار جنيها ..

سنتناول في الحلقة الثانية الواجهة حسين سالم والذي تختلف شخصيته عن شخصية أحمد عز .. عز لا يستطيع أن يعمل بعيدا عن الأضواء ، بينما سالم لا يعمل إلا في الظلام .. عز يحمل البصمة السلوكية لجمال مبارك لأنه - وما زال - ولي نعمته ، لا عجب إذن أن يحمل حسين سالم أساليب حسنى مبارك في ضرورة الأخذ بالحيلة والكتمان بسبب عمله الطويل معه ..

سنحاول أن نقف في بعض المحطات التي أثرت في حياة هذا الواجهة الذي يعشق الاختباء في جنح الظلام حيث يدير الثروات التي حولها حسنى مبارك إلى حسابه ..

هو حسين كمال الدين إبراهيم سالم وشهرته حسين سالم ، ولد في عام 1928 بمحافظة سيناء ، صامت لا يحب الأضواء ولا توجد له إلا عدة صور قليلة لدى أجهزة الإعلام .. ربما بسبب هذا الانعزال اختلف الناس حول بدايته ، بعضهم قال أنه طيار سابق وكان زميلا لحسنى مبارك ، وبعضهم قال أنه تخرج في الخمسينات من كلية التجارة وعمل ملحقا تجاريا في المغرب والعراق والولايات

المتحدة ثم عمل لفترة محدودة في المخابرات العامة ..

في حديثه إلى صحيفة العالم اليوم والمنشور في 17 سبتمبر 2007 قال حسين سالم " أنا معجب بالرئيس مبارك منذ 28 عاما ماضية وكما قلت هي علاقة مواطن مصري يحب رئيسه ، وقد بدأت علاقتنا قبل أن يتولى رئاسة الجمهورية لكن ليس من حقي أن أذكر تفاصيلها ، ما يمكنني قوله عنه أنه ظل كما هو الإنسان المصري " الدوغرى " الذي يملك جميع صفات الإنسان المصري الأصيل " ..

عرف الناس اسم حسين سالم للمرة الأولى عندما صدر كتاب " الحجاب " في عام 1985 للكاتب الأمريكي بوب ودورد مفجر فضيحة ووترجيت التي أطاحت بنيكسون ، هو أشهر كاتب صحفي في العالم ويعتبر المراقبون كآحد المصادر الموثوق بها ..

قال ودورد في هذا الكتاب أن " شركة الأجنحة البيضاء " The White Wings لتجارة الأسلحة والتي يوجد مقرها في فرنسا هي المورد الرئيسي للأسلحة المتجهة إلى مصر ، أضاف الكاتب الشهير أن هناك أربعة يملكون تلك الشركة وهم حسين سالم واللواء طيار منير ثابت - شقيق سوزان مبارك - وعبد الحليم أبو غزالة وزير الدفاع في تلك الفترة وحسن مبارك رئيس الجمهورية الحالي ..

تقدم النائب البرلمان علوي حافظ على أثر ذلك في عام 1986 بطلب إحاطة في مجلس الشعب حول الرجل الغامض حسين سالم وسرعان ما تم إجهاضه وتوارى اسم حسين سالم لفترة من الوقت حتى بدأ الناس في نسيان القصة..

لم يعكر صفو هذا الاختفاء القصرى سوى ظهور فضيحة له في بعض قضايا التهرب من سداد قروض تابعة للبنك الأهلي حصل عليه بضمان أسهم له في إحدى شركات البترول العالمية وذلك من أموال المودعين المصريين الذين اغتربوا ودفعوا ثمنا لشقائهم ، جاءت الاتصالات العليا من الغرف المغلقة لتعطى الأوامر إلى مسؤولي البنك الأهلي كي يصمتوا وعلى أن يتحمل البنك المذكور القرض ..

بدأ الظهور العلني لـ " الواجهة " حسين سالم في بداية التسعينات من خلال المشروعات السياحية في شرم الشيخ وتحديدًا في خليج نعمة الذي أغلق عليه ولم يكن يحق لأحد المنافسة فيه ، تمثل ذلك في شرائه لعدد من الفنادق من شركة موفمبيك السويسرية ، منها موفمبيك شرم الشيخ وهو أحد أكبر فنادق تلك المدينة ..

في هذا الفندق وتحديدًا في منتجعه - جولى فيل - يوجد مقر إقامة حسنى مبارك وعائلته ، وكتبت بعض الصحف الأمريكية أن علاء مبارك هو الشريك الفعلي لهذا الفندق ، هذا بالإضافة إلى شركة فيكتوريا المتحدة للفنادق وشركة نعمة للجولف .. يمتلك حسين سالم أيضا شركة المياه التي تغذى مدينة شرم الشيخ وأطلق اسمه على أحد أكبر شوارعها ، تلك المدينة التي لها وضع خاص لدى حسنى مبارك وتنتشر أجهزة المخابرات المصرية المختلفة في أرجائها لمراقبة المصريين ، بينما يدخلها عشرات الألوف من الإسرائيليين في كل عام وبدون تأشيرات ..

كان من الطبيعي أن تمتد يد " الواجهة " حسين سالم على الكعكة المجانية لعصابة آل مبارك ، ألا وهى أراضى الدولة (راجع الحلقة الأولى من دراسة بعنوان " من فقه التوريث : هل يستقيم الظل والعود أعوج " من تسع حلقات لكاتب المقال والتي تناقش ملف نهب أراضى مصر) ، من هذه الكعكة سنذكر فقط ثلاث حوادث حصل فيهم حسين سالم بمساعدة مباشرة من حسنى مبارك على أراضى باهظة الثمن وبأسلوب البلطجة والمتعدى :

*** الحادثة الأولى :** استولى حسين سالم على جزيرة نيلية بالأقصر تسمى جزيرة التمساح وذلك بوضع اليد والتزوير في أوراق تنتمي إلى عدة وزارات وبمساعدة مباشرة من القصر الجمهوري بسبب وجود قرارات واضحة تحظر بيع تلك الجزيرة .. أنشأ لهذا الغرض شركة التمساح للمشروعات السياحية ..

تضم تلك الجزيرة عشرات الأفدنة ولا يقدر ثمنها بمال بسبب موقعها الإستراتيجي المطل على مدينة القصر والتي تحتوى على ثلث آثار العالم ويأتيها السياح من شتى أرجاء المعمورة ..

دفع فيها 9 مليون جنيه وقدّر المختصون أن سعرها الحقيقي وقت عملية الشراء يزيد عن مئة ضعف ، وللقارئ أن يقدر ثمنها الآن في ظل اشتعال الأسعار عشرات المرات عما كانت عليه في بداية التسعينات وهو وقت الشراء ..

*** الحادثة الثانية :** خصصت وزارة الإسكان التي كان يرأسها المدعو إبراهيم سليمان قصرا ضخما لحسين سالم قصر أسطواني الشكل مقام على مساحة 6000 متر مربع في منطقة التجمع الخامس ، وهي المنطقة التي تعتبر المقر الشتوي لكبار الوزراء ومن يدور في فلحهم ..

*** الحادثة الثالثة :** أوعز حسنى مبارك إلى المخابرات العامة في منتصف التسعينات بنزع ملكية قطعتين كبيرتين من الأراضي في سيناء وتطلان على شاطئ خليج العقبة مباشرة ، كانت ملكيتهما تعود إلى مواطنين مصريين هما د. خالد فوده ووجيه سياج (صاحب فندق سياج بالهرم) ..

لجأ المالكان الأصليان إلى كل مسئول بالدولة يتوسلان له لوقف هذا الاعتداء ، كان ضمن هؤلاء اللواء عمر سليمان – رئيس المخابرات العامة – والذي طالبهما بتنفيذ تعليمات المخابرات بسبب أمن مصر القومي .. نفذ المواطنان التعليمات ظنا منهما أن القطعتين فعلا ستصبحان ضمن سيطرة المخابرات لحماية أمن مصر القومي ، لكنهما اكتشفا أن حسين سالم قد أنشأ عليهما منشآت خاصة بمشاريعه ..

لجأ كل من د. خالد فوده ووجيه سياج عندئذ إلى المحاكم المصرية وأمضيا عشر سنوات بين مباحثها وحصلا على أحكام منها كثيرة لتمكينهما من أرضهما .. رفض نظام مبارك البوليسي تنفيذها جميعا ولجأ مبارك خلال تلك الفترة إلى أسلوبه الكيدي الذي أشتهر به فقطع الخدمات من مياه وكهرباء عن فندق سياج بالهرم مرات كثيرة حتى ينهار وجيه سياج ، كما تعرض د. خالد فوده إلى بعض المنغصات من رجال يرتدون الزي المدني ..

في عام 2005 نصح بعض فاعلي الخير من رجال القانون وجيه سياج باللجوء إلى المحاكم الدولية لأنه يتمتع بالجنسية الإيطالية .. في يوليو 2009 حكمت المحاكم الدولية لصالحه وأجبرت الحكومة المصرية على دفع مبلغ 134 مليون دولار (حوالي 750 مليون جنيه) كغرامة تعويضية لسياج ..

أدعن مبارك صاغرا إلى تنفيذ حكم المحكمة الدولية ، لكن المحزن أن دفع هذه المبالغ سيكون – كما هو الحال دائما – من دماء شعب مصر !.. أما د. خالد فوده فإنه ما زال يندب حظه ، والملاحظ في قضيته هو أن د. كمال أبو المجد والذي كان يمثله في المحاكم المصرية كان هو الذي يمثل مصر ضد وجيه سياج في المحاكم الدولية .. !

إن كانت المحطة الأولى له هي تجارة الأسلحة في شركة حسنى مبارك ثم نهب أراضي مصر في المحطة الثانية .. تأتي الخطوة الثالثة في حياة حسين سالم وهي قيام حسنى مبارك بتحويله كقطعة من الشطرنج إلى قطاع البترول ، هذا القطاع الذي يمثل أهمية إستراتيجية تتحكم في كل شيء بالبلاد ..

في بداية التسعينات تقدم مستثمر مصري اسمه فضل الدندراوى بتأسيس معمل لتكرير البترول في سيدي كرير وأنفق 25 مليون دولار في تأسيس المعمل ، أكد الكثير من المختصين حينها أن المبلغ السابق دفع كرشاوى لكبار المسؤولين ، من المفارقات المثيرة أن سمير فهمي – والد سامح فهمي وزير البترول الحالي – هو الذي وضع دراسات الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع ..

في 21 يوليو 1994 تقدم حسين سالم مع شريك إسرائيلي اسمه جوزيف ميمان – يمتلك شركة تسمى ميرهاف وهو رجل أعمال سبق وعمل في الموساد الإسرائيلي وكذلك في مكتب شمعون بيريز عندما كان رئيسا للوزراء – بشراء معمل تكرير سيدي كرير وذلك بالاشتراك مع مساهمين آخرين وهم هيئة البترول وشركة إنبي وشركة بتروجيت وبنك قناة السويس ، وأطلق اسم " ميدور " على هذا المعمل ..

بعد سنوات قليلة كان سامح فهمي يرأس " ميدور " وقام حسين سالم وشريكه الإسرائيلي ببيع حصتهما إلى البنك الأهلي بمبلغ 400 مليون دولار .. كان هذا السعر مبالغيا فيه إلى حد بعيد لكن التعليمات العليا جاءت إلى رئيس البنك المذكور – كان وقتها فاروق

العقدة وهو مقرب من لجنة السياسات – بقبول تلك الصفقة الظالمة .. حدث ذلك رغم أن البنك الأهلي كان قد أقرض " ميدور " 430 مليون دولار و280 مليون جنيه ..

(ملحوظة : لعل القارئ يلاحظ أننا ذكرنا في بداية الحلقة سابقة لحسين سالم مع البنك الأهلي ، الآن يتكرر التعامل معه مرتين إضافيتين ، قرض من البنك الأهلي يبدو أنه تم أيضا بدون ضمان بسبب تدخل حسنى مبارك ثم بيع صفقة ظالمة للبنك الأهلي .. تماما كما يقول الممثل المصري : من ذقنه وافتله وبيع له ، لكن واقع تلك الصفقات الثلاث يعطو هذا المثل وبمراحل) ..

الملاحظ في الأمر أن رئيس البنك الأهلي فاروق العقدة – الواقع تحت ضغوط حاميتها الحرامى – كان يدرك حجم الكارثة التي يرتكبها ، لذلك تخلص من تلك الصفقة الظالمة ببيعها إلى البنك المركزي .. أما ما أقدم عليه فاروق العقدة بعد ذلك فيعد تماما من الكوميديا السوداء والتي تقع ضمن المضحكات الميكيات في زمن حسنى مبارك ، فمجرد تعيين فاروق العقدة لمنصب التالي كرئيس للبنك المركزي كان أول عمل قام به هو قيامه ببيع تلك الصفقة الظالمة الخاسرة – للمرة الثالثة !! – التي خدعه فيها " الواجهة " حسين سالم وشريكه الإسرائيلي بالاتفاق مع حسنى مبارك - إلى الهيئة العامة للبتروال ..

إذن أثبت حسين سالم مهارته في تجارة السلاح مع ولى نعمته حسنى مبارك ، ثم أثبت مهارته أيضا في مجال السياحة المرتبط بالاستيلاء على الأراضي الثمينة ، وحقق نتائج مبهرة لسيدته في هذا المجال ، وجاءت المرحلة الثالثة – كما أوضحنا – في مجال البترول وحقق عدة مليارات من الدولارات ذهب أغلبها لجيوب آل مبارك في الخارج ..

تأتى المحطة الرابعة والتي هي أضخم المحطات ، حيث تم الدفع بالواجهة حسين سالم في مجال لا يقل أهمية عن التسليح والسياسة والبتروال ، إنه مجال الغاز الطبيعي ..

لإتمام المرحلة الرابعة لحسين سالم كان لابد من وزير بترول يقبل باللامعقول من هدر ونهب لمقدرات مصر الإستراتيجية في الغاز الطبيعي لأن عصابة الأربعة في عجلة من أمرهم لبيع كل ما زاد ثمنه ..

أحضرت القيادة السياسية سامح فهمي من " ميدور " كي يرأس وزارة البترول ، كان هذا الاختيار يؤكد لكل من يعرف خبايا الأمور أن هناك مؤامرة كبيرة قادمة ، يُباع فيها ما أمكن بيعه من مقدرات مصر من أجل تهريب الثروات إلى الخارج ..

سامح فهمي هو رئيس " ميدور " الذي ساهم في مرور صفقة الخيانة التي قام بها " الواجهة " حسين سالم من أجل عصابة الأربعة والتي دُفعت من أموال المودعين بالبنك الأهلي ..

سامح فهمي لم يكن مؤهلا من الناحية المهنية كي يتولى منصب وزير البترول حيث أمضى كل حياته العملية في مجال المتابعة بالمكاتب المكيفة وليس في مجال العمليات الميدانية حيث الحقول هي المكان الطبيعي لاكتساب الخبرات ، وقد جرت العادة أن يتولى وزارة البترول رئيس الهيئة العامة للبتروال لخبرته الميدانية بالحقول أو من يتساوى معه في هذا العمل ..

كانت المرحلة الرابعة لـ" الواجهة " حسين سالم هي مؤامرة كبرى على مصر بكل المقاييس عقدها حسنى مبارك مع الشيطان وأعداء مصر نهب ثروتها ..

قام حسين سالم بإنشاء شركة لهذا الغرض تسمى " غاز شرق المتوسط " E.M.G وكانت مكونة من ثلاثة أطراف : الطرف الأول هو " الواجهة " حسين سالم ويمتلك 60% من رأسمالها ، والطرف الثاني صديقه الإسرائيلي جوزيف ميمان بنسبة 30 % ، والطرف الثالث بنسبة 10 % لشركة الغازات البترولية التابعة لوزارة البترول المصرية ..

عقد وزير البترول سامح فهمي صفقة مع حسين سالم تنص على إمداد شركته بكمية كبيرة من الغاز ، وهو بدوره – أي حسين سالم – يقوم بإمداد الكيان الصهيوني بكمية تبلغ 5 تريليون قدم مكعب – 1.7 مليار متر مكعب – على مدى خمسة عشر عاما مع

إمكانية زيادة خمس سنوات أخرى لتصل إلى عشرين عاما وبسعر ثابت يبلغ 1.5 دولار للمليون وحدة ويرتفع السعر إلى 2.65 دولار في حالة وصول سعر خام " برنت " - البترول الخام - إلى 35 دولار ..

إذا علمنا بأن تكلفة الوحدة كانت تبلغ 2.6 دولار في عام 2008 وسعر البيع عالميا للوحدة بلغ عن نفس العام ما قيمته 10 دولار للوحدة في الاتفاقات قصيرة الأجل (موسمي أو سنوي) وبلغ 14 دولار للوحدة في الاتفاقات طويلة الأجل (أكثر من سنة) ، فنستطيع أن نقدر سعر وحدة الغاز الطبيعي بعد عشر سنوات!

لا بد أن نذكر هنا أن الإسرائيليين وضعوا عراقيل كثيرة تحول دون دخول رجل الأعمال المصري نجيب سايروس إلى مناقصة للمحمول داخل إسرائيل بحجة حماية المصالح الإستراتيجية والأمن القومي لإسرائيل .. أما في مصر فقد وضع حسنى مبارك أمن مصر القومي في حسابه الخاص!

لقد تحقق حلم الصهاينة بالسيطرة على أمن مصر القومي ، وجاء وزير البنية التحتية الإسرائيلية بنيامين اليعيزر - المتهم بقتل مئات الأسرى المصريين في 1967 عندما كان في الوحدات الخاصة التي تسمى شاكيد - في زيارة سرية لمصر في يونيو 2005 لإتمام تلك الصفقة وقابل رئيس الوزراء أحمد نظيف في القرية الذكية وجرى التوقيع على إتمام صفقة المؤامرة .. بدأ ضخ الغاز المصري إلى إسرائيل في صيف 2008 بالسعر المذكور ، ويذكر أن خام برنت قد وصل حينها إلى 140 دولار للبرميل!

لماذا الصفقة مع الإسرائيليين لمدة خمس عشرة سنة وليست موسمية أو على الأكثر سنوية ، حتى نضمن لأنفسنا التقدم إذا تقدموا في المفاوضات على الحقوق العربية ونترجع إذا تراجعوا؟! .. ولماذا لا يتم تسعيرها بالسعر العالمي؟! .. كل دول المنطقة تعقد صفقات موسمية في قطاع الطاقة ، فلماذا يذبح حسنى مبارك مصر على هذا النحو؟! .. هل هناك عاقل يبيع سلعة إستراتيجية بالخسارة إلى أعداء؟! ..

لقد كانت الصفقة تضمن قيام إسرائيل بإقناع واشنطن بالكف عن مطالبة مبارك بتحقيق تقدم في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية في مقابل أن يقدم مبارك السكنين للصهاينة لذبح أمن مصر القومي في سبيل بقائه وحاشيته في الحكم ، وقد تم ذلك بالفعل ..

في ذات الوقت تحرك الطاغية الفاسد على محورين كما يلي :

* **المحور الأول ويمثل سياسة الجزرة :** حيث سمح - وبدقة متناهية - بدخول التيار الإسلامي إلى البرلمان بعدد 88 مقعدا في انتخابات عام 2005 ، وقد حقق هذا المحور غرضه خارجيا في الغرب (عدا أمريكا) ، كما حقق الغرض الداخلي منه أيضا بإقناع بسطاء القوم في مصر ببعض الأمل في الصندوق الانتخابي ..

* **المحور الثاني ويمثل سياسة العصي :** وفيه دفع الطاغية الفاسد أمريكا إلى التجرع من كأس الديمقراطية التي تصر عليها ، فقد أوعز إلى محمود عباس بفوز حماس عن طريق عمليات تزوير إيجابي بحجة دفع إسرائيل إلى تقديم تنازلات ، وفازت حماس في انتخابات يناير 2006 ، حتى في تلك المناطق التي كانت محسوبة على فتح ، بدأ مبارك العمل مع حماس من خلال الأنفاق ، كلما تتكلم أمريكا على ضرورة إدخال الديمقراطية إلى مصر تنشط صواريخ حماس، هنا استندت أمريكا بالطاغية الفاسد لحصار غزة وصرفت النظر عن الحديث عن الديمقراطية في مصر لخوفها من وصول الإخوان إلى الحكم واحتمال تحالفهم مع إخوان غزة ..

إن المؤامرة في حجمها تؤكد بشاعتها لأن مصر من الدول المتواضعة في الغاز الطبيعي ، وهو العكس المطلق لما يحاول سامح فهمي أن يقنع الناس به وهو يعلم أنه كاذب ومخادع ، الدليل على ذلك هو ما صدر من تقارير في بداية عام 2006 من شركة " وود ماكنزى " العملاقة وهي أكبر الشركات وأكثرها دقة في وضع أرقام الاحتياطي العالمي للدول المنتجة للبترول والغاز في كل عام ..

كانت الأرقام التي وضعتها شركة " وود ماكنزى " فيما يخص احتياطي الطاقة في الأراضي المصرية تقول ما يلي :

1- احتياطي مصر من البترول في حدود مليار و 600 ألف مليون برميل ، ننتج يوميا منه 621 ألف برميل ومعنى ذلك أن البترول سوف يكفينا فقط لمدة سبع سنين قادمة فقط ..

2- احتياطي مصر من الغاز الطبيعي في حدود 31 تريليون قدم مكعب ، ننتج منه يوميا 5.2 بليون قدم مكعب ومعنى ذلك أن الغاز الطبيعي سيكفينا فقط لمدة 16 سنة قادمة ..

طبقا لأرقام شركة " وود ما كنزى " في العام المذكور ، فإن نصيب كل مليون قطري من الغاز الطبيعي لبلده هو 910 تريليون وحدة وتلتزم قطر بتصدير 2 % فقط من إنتاجها ، بينما نصيب كل مليون روسي من الغاز الطبيعي لبلده هو 11 تريليون وحدة وتلتزم روسيا بتصدير 9 % فقط من إنتاجها وتقترب كل من ليبيا والجزائر ونيجيريا من الأرقام الروسية ، أما في مصر فنستطيع أن نعرف عمق المؤامرة إذا علمنا أن نصيب كل مليون مصري من الغاز الطبيعي لبلده هو 0.8 تريليون وحدة فقط ورغم ذلك تلتزم مصر بتصدير 30 % من إنتاجها!

يقول خبير الطاقة د. عمر كمال تعليقا على صفقة الخيانة ما يلي :

" ماذا سنفعل بعد 16 سنة من الآن عندما تنضب الطاقة في مصر؟! .. إننا سنستورد ما قيمته 65 بليون دولار في عام 2020 .. إذا ألغت مصر الاتفاقية مع إسرائيل ودفعت الشرط الجزائي فإن ذلك سيكون في صالح مصر .. إننا نخسر ما قيمته 15 مليار دولار سنويا (83 مليار جنيه مصري) بسبب اتفاقية الغاز مع إسرائيل " ..

أما د. محمد عزت عبد العزيز رئيس هيئة الطاقة الذرية السابق فيقول في كلمة ألقاها أمام الجمعية المصرية للتنمية العلمية في 21 أكتوبر 2008 ما يلي :

" النظام المصري يتمتع بعدم المسؤولية ويتصرف مع طاقة مصر بسفه وعدم دراية ، إن بنود العقد مع إسرائيل مثيرة للضحك والشفقة في آن واحد ، حيث ينص العقد على تصدير وحدة الغاز المصري إليها بـ 1.5 دولار بينما يبلغ السعر العالمي 10 دولار .."

في الحلقة القادمة – إن شاء الله – سنتكلم عن فأر آخر من فئران السفينة التي تبحر بها عصابة آل مبارك ، فإلى اللقاء ..

رائف محمد الويشي

سانت لويس – ميزوري – أمريكا

elwisheer@yahoo.com

تابع مقالات سابقة لكاتب المقال على مدونته " ثوار مصر " وعنوانها كما يلي :

www.thowarmisr.com